

تقرير حالة البيئة ٢٠١٧

جمهورية مصر العربية

الرسائل الرئيسية



وزارة البيئة



جمهورية مصر العربية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



تقرير حالة البيئة ٢٠١٧

جمهورية مصر العربية

الرسائل الرئيسية



الإنتاج:

وزارة البيئة

٣٠ طريق مصر حلوان الزراعي
جمهورية مصر العربية، القاهرة، المعادي
تليفون: +٢٠٢٢٥٢٥٦٤٥٢
فاكس: +٢٠٢٢٥٢٥٦٤٩٠
موقع إلكتروني: www.eeaa.gov.eg

قام بإعداد التقرير:

وزارة البيئة المصرية، القاهرة، مصر
مركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا (سيدي)، القاهرة، مصر

الغلاف والتصميم والإخراج:

مهاب مهدي، مركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا (سيدي)

الصور:

قش الأرز: 2011 Richard McGovern
نهر النيل في أسوان: 2018 Reference.com
تجميع البلاستيك في وادي الجمال: محمد صحي ٢٠١٧
Yehia Al Alaili 2010: Ospery in flight Sinai Egypt
مصر من الفضاء: 2010 NASA Marshall Space

تقديم

معالي الدكتورة
ياسمين فؤاد
وزيرة البيئة



تمثل البيئة الآمنة الأساس لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، فالبيئة ليست إلا مرآة تنعكس عليها السمات التي تُصنّف بها المنظومة الاجتماعية والاقتصادية لمجتمع ما في لحظة ما، وبصفة عامة يتميز عمل القطاع البيئي بالتشعب وتوزيع للمسؤوليات بين العديد من الجهات المعنية وليس مقصوراً على جهة واحدة أو حكرًا على طرف وحيد، فالأمر ليس مجرد مهام ومسؤوليات تُناط بوزارة بعينها وإنما هو عمل جماعي تشاركي متكامل فيه الجهود الوطنية لمواجهة التحديات البيئية بفاعلية وكفاءة.

ومن هذا المنطلق، ولكونها المرجعية الأولى للعمل البيئي الوطني والمسئول الأول عن تنسيق الجهود الرسمية وغير الرسمية وتوجيهها في الاتجاه السليم الذي يكلل كافة هذه الجهود بالنجاح في تحقيق الأهداف المأمولة، تحرص وزارة البيئة على إصدار التقرير السنوي لحالة البيئة المصرية بصفة سنوية، حيث يقدم التقرير صورة متكاملة وشفافة تتناول توصيف الوضع البيئي في مصر من كافة الجوانب الايجابية منها والسلبية، ويناقش التقرير المحركات الرئيسية للتلوث وهدر الموارد وما يترتب عليها من ضغوط على البيئة والموارد الطبيعية، كما يقدم رصدًا للوضع الحالي لعناصر البيئة الأساسية ومدى ترابطها وتأثيرها على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى تحديد الاحتياجات والمتطلبات اللازمة للنهوض بالوضع البيئي بما يدعم مسيرة التنمية التي تنتهجها الدولة في إطار تحقيق التنمية المستدامة.

ليس هذا وحسب، وإنما يلقي التقرير الضوء على التقدم المحقق في النهوض بالعمل البيئي في مصر وقصص النجاح المحققة والتي تأتي في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة الوطنية والدولية، تلك الأهداف التي تتبناها

الاستراتيجيات الوطنية لجمهورية مصر العربية سواء على المستوى الوطني أو القطاعي والتي تعمل جنباً إلى جنب للنهوض بمستوى المعيشة وجودة الحياة للمواطن المصري، وتحقيق الالتزامات الدولية لمصر تجاه تحقيق أهداف البيئة العالمية.

وإزاء ما شهدته الساحة الدولية خلال الفترة الماضية من أحداث بيئية جوهريّة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية مثل إطلاق أهداف التنمية المستدامة الأممية ٢٠٣٠ (SDGs) التي اعتمدها قادة العالم في سبتمبر ٢٠١٥، والتي ستعمل جميع بلدان العالم خلال السنوات الخمسة عشرة المقبلة (٢٠١٦ – ٢٠٣٠) على حشد الجهود لبلوغ تلك الأهداف، وأيضاً إطلاق اتفاق باريس للتغيرات المناخية خلال شهر ديسمبر ٢٠١٥، وتوقيع العديد من دول العالم عليه ومن بينها جمهورية مصر العربية وما ترتب على ذلك من دخول الاتفاق حيز النفاذ، بالإضافة إلى إطلاق إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ والتي تعد أول إستراتيجية يتم صياغتها وفقاً لمنهجية التخطيط الاستراتيجي بعيد المدى والتخطيط بالمشاركة، والتي تأخذ في اعتبارها التحديات التي تواجه عملية التنمية في مصر، و يختص محور البيئة بتلك الرؤية برسم الإستراتيجية العامة والسياسات الأساسية التي ينتهجها القطاع البيئي في مصر من خلال وضع رؤية وطنية ومجموعة من الأهداف الإستراتيجية لقطاع البيئة في مصر والذي يقع عبء تنفيذها على كافة الوزارات والجهات المعنية بالبيئة والموارد الطبيعية لذلك عمدت وزارة البيئة منذ العام الماضي – حفاظاً على مبدأ الحيادية وعدم التحيز وحق الجميع في المعرفة – إلى تطوير منهجية إعداد تقرير حالة البيئة بما يتناسب مع التغيرات الحادثة على الصعيدين المحلي والدولي وبما يواكب أحدث الأساليب العلمية والمعايير العالمية لإعداد تلك التقارير والتي تعتمد على المؤشرات البيئية في تحليل الوضع البيئي وتقوم على العرض المنطقي لمسببات ومصادر التلوث والضغوط الناتجة عن تلك المصادر وعرض الوضع القائم والآثار المترتبة عليه وصولاً إلى الإجراءات المتخذة من قبل القطاعات المختلفة بالدولة للحد من مصادر التلوث والحفاظ على الموارد الطبيعية. هذا وتستند تلك المنهجية إلى مبدأ المشاركة والتكاملية في إعداد التقييم من خلال مشاركة كافة القطاعات المعنية بالدولة في عملية التقييم بالإضافة إلى الاستعانة بكوكبة مرموقة من الخبراء الوطنيين بهدف ربط التقييم البيئي رأسياً بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية، وأفقياً بالمحيط البيئي الإقليمي والعالمي.

ويتضمن التقرير هذا العام خمسة فصول تستعرض حالة البيئة واتجاهاتها في مجال الموارد الطبيعية (الهواء – المياه العذبة – التنوع البيولوجي)، والقضايا البيئية ذات الأولوية في مصر خلال الفترة الراهنة (التغيرات المناخية – الإدارة المتكاملة للمخلفات)، بالإضافة إلى وضع مصر على المستوى الدولي ومساهماتها في تحقيق أهداف البيئة العالمية.

وأخيراً، يسعى هذا التقرير إلى توفير مرجعية علمية للوضع البيئي في مصر تتسم بالتكامل والشفافية لتوفر المعلومات الرئيسية لمتخذ القرار والتي تمثل حجر الأساس في عمليات التخطيط والمتابعة لضمان فاعلية السياسات المطبقة والتقدم المحقق نحو بلوغ أهداف التنمية الوطنية واستدامتها بما يحقق النمو والاستقرار والرخاء لوطننا الحبيب.

جدول محتويات تقرير الرسائل الرئيسية

١٢ المقدمة

١٤ الفصل الأول :
نوعية الهواء

١٦ الفصل الثاني :
الموارد المائية

١٨ الفصل الثالث :
إدارة المخلفات

٢٠ الفصل الرابع :
التنوع البيولوجي

٢٢ الفصل الخامس :
مصر والعالم

المقدمة

تُعد التغييرات البيئية على كوكب الأرض ذات تأثير سلبي على نمط الحياة، كما أن الجهود المبذولة للحد من أو الإبطاء من معدل التغيير ضعيفة ولا تتناسب مع سرعة ومعدلات التغيير. بدأت البرامج البيئية العالمية والهيئات المهمة بالبيئة النداء والسعي إلى تحسين الأداء البيئي وتطوير أطر التنمية المستدامة وبما يحافظ على هذا الكوكب. وقد كانت مصر سباقة إلى وضع رؤية ٢٠٣٠ لتكون مصر ذات اقتصاد تنافسي ومتوازن ومتنوع، وذات نظام إيكولوجي متزن لتحقيق التنمية المستدامة والرقى بجودة حياة المصريين.

وقد بدأت العديد من الدول في تغيير سياساتها التنموية بوضع الحفاظ على البيئة ونظم التنمية المستدامة كأحد محاور استراتيجيات التنمية. وفي هذا الإطار، تمثل استراتيجية التنمية المستدامة بجمهورية مصر العربية محطة أساسية في مسيرة التنمية الشاملة، وبما يحقق الازدهار الاقتصادي والاجتماعي مع الإستدامة البيئية. وقد تم تعزيز إطار السياسات العامة لتحقيق هذا الهدف من خلال إنشاء وحدات وفرق عمل للتنمية المستدامة في الوزارات والهيئات المختلفة كجهات تنسيق ورصد لتطوير وتنفيذ خطط واستراتيجيات التنمية المستدامة بقيادة وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري. ويعد إدماج الأبعاد البيئية في كافة القطاعات سواء الاقتصادية أو الاجتماعية من أهم عوامل تحقيق التنمية المستدامة؛ لأن التكامل بين القطاعات لتحقيق الاستهلاك الرشيد للموارد الطبيعية المتاحة هو أهم توجهات التنمية المستدامة التي تضمن للقطاعات التنموية قدرتها على النمو في إطار من إتاحة الموارد الطبيعية من حيث الكمية والنوعية ليكون البعد البيئي محوراً أساسياً في كافة القطاعات التنموية والاقتصادية بشكل يحقق أمن الموارد الطبيعية ويدعم الاستغلال الأمثل لها والاستثمار فيها لضمان حقوق الأجيال القادمة.

وهناك العديد من التحديات التي واجهت العمل البيئي والتي تواجه تحقيق التنمية المستدامة على أرض الواقع؛ حيث واجهت وزارة البيئة خلال عام ٢٠١٧ مجموعة من القضايا البيئية التي تمس حياة المواطن بصورة مباشرة، وعلى رأسها جودة الهواء والحفاظ على مياه نهر النيل. وكذلك أولت الوزارة أهمية خاصة لملف المخلفات الذي يورق الشعب المصري، وذلك بالإضافة إلى التحديات الإقليمية والدولية الخاصة بمجابهة آثار التغييرات المناخية.

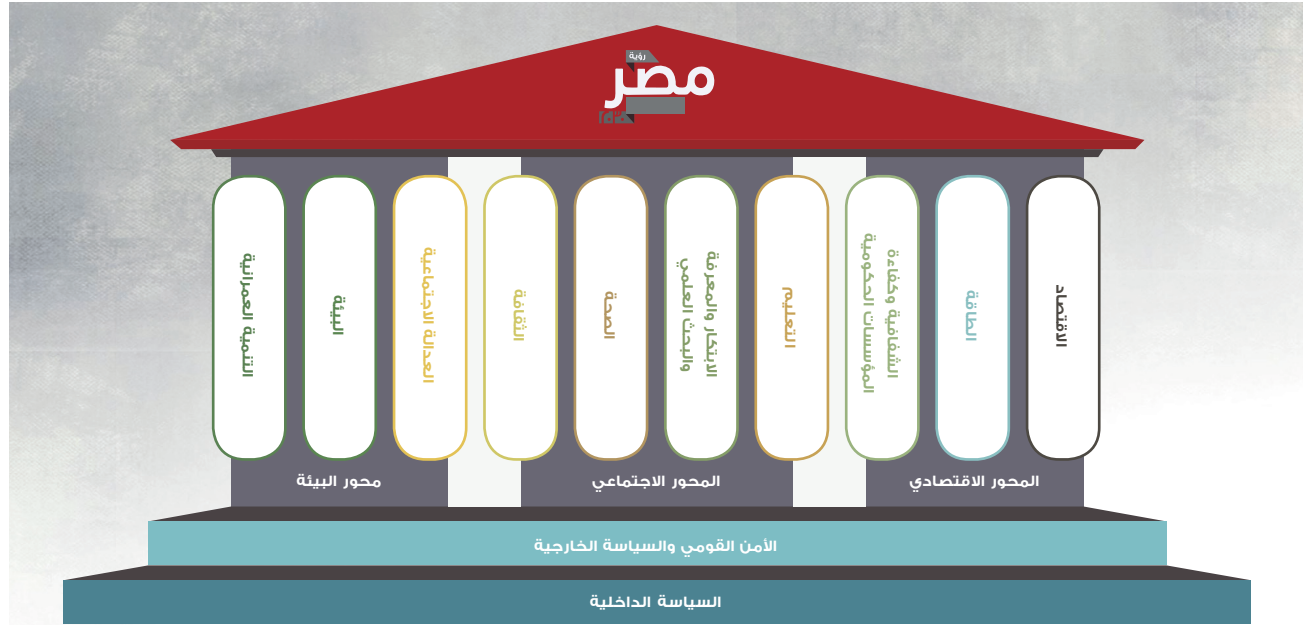
ورغم كل هذه التحديات، فقد توجهت جمهورية مصر العربية بخطوات ثابتة من النواحي الاقتصادية والتشريعية والمؤسسية والتي تضمن تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي، والتي تتوافق والأهداف الإقليمية والدولية، وذلك بغرض تعزيز البنية المؤسسية والتشريعية لمنظومة إدارة الموارد الطبيعية بالدولة، وذلك للحد من الهدر في استخدام تلك الموارد. وقد حددت رؤية مصر ٢٠٣٠ أربعة أهداف استراتيجية لتنفيذ السياسات البيئية بهدف تحقيق التنمية المستدامة. ومن أهم هذه الخطوات، على سبيل المثال لا الحصر، وضع نظم وشبكات للرصد البيئي وحساب المؤشرات البيئية للهواء أو المجاري المائية، ووضع نظم لتقييم الأثر البيئي للمشروعات التنموية، ووضع نظم تطبيق قوانين للتعامل مع كافة أنواع المواد والنفايات الكيميائية والخطرة طبقاً للمعايير الدولية وخلافه.

وقد وضعت الدولة المصرية من خلال وزارة البيئة سياسات واضحة وقابلة للتنفيذ لتحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة ومجابهة آثار التغييرات المناخية، مستندة إلى استراتيجية التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠، لتمكين مصر لتكون شريكاً فاعلاً في البيئة الدولية التي تتميز بالديناميكية والتطورات المتلاحقة المستدامة، واستراتيجية التنمية المستدامة لأفريقيا ٢٠٦٣، مع التوافق مع الأهداف الأممية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠. ومن أولويات هذه السياسات:

- إدماج الاعتبارات البيئية في الخطط الإستراتيجية،
- تفعيل مبادئ الشراكة مع كافة الجهات الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص والبحث العلمي في تحقيق أهداف الدولة في التنمية المستدامة،
- الاستهلاك والإنتاج المستدام،
- المساهمة في التحول للاقتصاد الأخضر،
- وضع خطط واستراتيجيات مجابهة التغيرات المناخية.

ويحدد تقرير حالة البيئة ٢٠١٧ أهم التحديات والاتجاهات البيئية في جمهورية مصر العربية، وكذلك الفرص المتاحة للاستثمار في المجال البيئي، وبالأخص تفعيل السياسات البيئية التي تؤدي إلى الربط المثمر بين البيئة والتنمية من أجل رفاهية المواطن المصري. ويوضح التقرير كذلك استخدام العلوم والتقنيات الحديثة في المجال البيئي، ووضع السياسات التي تدعم التنوع الاقتصادي بما يتيح دمج البعد البيئي في خطط التنمية الوطنية، واتباع نهج الاقتصاد الأخضر للاستخدام الأمثل للموارد.

شكل (١): محاور رؤية مصر ٢٠٣٠



المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري ٢٠١٦ استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠

الفصل الأول: نوعية الهواء

تستهدف الرؤية الاستراتيجية للبيئة في مصر بحلول عام ٢٠٣٠ أن يكون البعد البيئي محوراً أساسياً في كافة القطاعات التنموية والاقتصادية بما يحقق بيئة نظيفة وصحية وأمنة للإنسان المصري، تؤدي فيها جودة الهواء دوراً رئيسياً.

أدى التطور الصناعي والتكنولوجي إلى استخدام الوقود الأحفوري بكثافة وإلى استحداث العديد من المواد الكيميائية الجديدة، مما نتج عنه زيادة انبعاثات الغازات الملوثة في الغلاف الجوي، ووفقاً لتقديرات البنك الدولي فإن التردّي البيئي الناتج عن تلوث الهواء يكلف مصر نحو ٥ بالمائة من الناتج القومي الإجمالي السنوي، أي نحو ٢,٤٢ مليار دولار سنوياً، لكن مصر تواجه التحديات وتنجح في التغلب عليها.

تضع الدولة قضية حماية الهواء من التلوث والارتفاع المستمر بجودته على رأس الأولويات الوطنية البيئية، وتبذل لأجل ذلك جهوداً مخططة منسقة متكاملة، مدعومة بالآليات الحديثة، والتنظيمات المؤسسية الملزمة، والتضافر بين جميع الأطراف الوطنية المعنية في مجالات رصد ومراقبة ملوثات الهواء المحيط ومستويات الضوضاء، والتحكم في الانبعاثات الغازية والصلبة وخفضها في قطاعات الطاقة والنقل والصناعة والزراعة والمخلفات، ورفع كفاءة استخدامات التكنولوجيا والطاقة، وإدارة المخلفات، وكفاءة الطاقة، والطاقت البديلة النظيفة، وإبداع التحسينات اللازمة للتخطيط العمراني واستخدامات الأراضي، وإذكاء الوعي لدى الجماهير كافة بالحفاظ على جودة أعلى لنوعية الهواء.

اجتازت مصر بنجاح التحديات التي فرضها الالتزام بأحكام بروتوكول مونتريال وتعديلاته المختلفة لحماية طبقة الأوزون، وتم التخلص التدريجي من العديد من المواد المستنفدة لطبقة الأوزون والتي كانت تستخدم في المنتجات الاستهلاكية والصناعية والزراعية، كما تم إعداد استراتيجية وطنية لوقف استخدام المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية المستخدمة في العديد من القطاعات المختلفة وأهمها قطاع صناعة الفوم والعزل الحراري، وقطاع صناعة الثلجات والتبريد والتكييف.



الفصل الثاني: الموارد المائية

- تعتبر مصر (بحكم موقعها داخل حزام المناطق الجافة) شديدة الحساسية تجاه مواردها المائية المحدودة والواردة بالأساس من خارج حدودها الجغرافية حيث إنها تعتمد على نهر النيل كمصدر رئيسي للمياه المتجددة.
- يأتي النمو السكاني المتزايد ومستلزمات رفع مستوى معيشة المواطنين والتلوث البيئي والصرف الزراعي والصحي والصناعي المباشر أو غير المباشر على نهر النيل، وتدهور نوعية المياه من أهم التحديات التي تواجه الموارد المائية في مصر.
- نظراً لتزايد الأنشطة التنموية التي تتم في مصر، فكان من الضروري متابعة ورصد التغيرات الطارئة على نوعية مياه نهر النيل، وبالتالي تم وضع عدد من برامج الرصد الدوري لقياس مؤشرات لنوعية المياه تقوم بها وزارة البيئة ووزارة الصحة ووزارة الموارد المائية والري.
- توضح نتائج تحاليل نوعية المياه تطابق مائة في المائة من قراءات الأكسجين الذائب (DO) والأكسجين الحيوي الممتص (BOD) والأكسجين الكيميائي المستهلك (COD) والأس الأيدروجيني (pH) ومجموع الأملاح المذابة (TDS) في بحيرة ناصر لمعايير قانون ٤٨.
- تتطابق قراءات الأكسجين الذائب (DO) والأس الأيدروجيني (PH) والفوسفور الكلي (TP) ومجموع الأملاح المذابة (TDS) مع معايير القانون ٤٨ بنسبة مائة في المائة في مجرى نهر النيل الرئيسي، بينما تطابقت نسب الأكسجين الحيوي الممتص (BOD) والأكسجين الكيميائي المستهلك (COD) بنسبة ٧٥ في المائة و ٨٨ في المائة على التوالي.
- تتطابق قراءات الأكسجين الذائب (DO) والأكسجين الحيوي الممتص (BOD) والأس الأيدروجيني (PH) ومجموع الأملاح المذابة (TDS) في فرع دمياط بنسبة مائة في المائة مع معايير قانون ٤٨ بينما تبلغ نسب تطابق القراءات ٩٠ في المائة في النشادر (NH3) والفوسفور الكلي (TP)، و ٢٥ في المائة للأكسجين الكيميائي المستهلك (COD).
- تتطابق قراءات الأس الأيدروجيني (PH) ومجموع الأملاح المذابة (TDS) في فرع رشيد مع معايير قانون ٤٨، بينما تبلغ نسب التطابق ٥٠ في المائة بالنسبة للأكسجين الذائب (DO) والأكسجين الحيوي الممتص (BOD)، ولا تطابق في نسب الأكسجين الكيميائي المستهلك (COD) والنشادر (NH3).
- يوضح مؤشر أهداف التنمية المستدامة لنوعية المياه (٦,٣,٢) أن مؤشر التنمية المستدامة لثلاث مسطحات مائية (بحيرة ناصر، مجرى النيل، وفرع دمياط) من أربعة أعلى من ٨٠ في المائة والذي يعني نوعية جيدة للمياه حسب تعريف الأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة وأن مؤشر نوعية المياه في فرع رشيد (المسطح المائي الرابع) أقل من ٨٠ في المائة. وذلك يوضح أن ٧٥ في المائة من المسطحات المائية في مصر ذات نوعية جيدة للمياه، وبذلك تصبح قيمة مؤشر التنمية المستدامة لنوعية المياه لعام ٢٠١٧ هي ٧٥ في المائة.
- تعمل وزارة البيئة بالتنسيق مع كافة الجهات المعنية على خفض أحمال التلوث من المصدر من خلال تنفيذ عدة محاور تتمثل في التحكم في الصرف الصناعي المباشر على نهر النيل، والتحكم في الصرف غير المباشر على نهر النيل، وإنشاء منظومة للرصد اللحظي، وإصدار الأدلة الإرشادية للمعايير والاشتراطات الفنية والبيئية والصحية لمشروعات الثروة السمكية وغيرها لخفض تأثيراتها السلبية على نوعية المياه.



الفصل الثالث: إدارة المخلفات

تعتبر قضية المخلفات من أهم التحديات البيئية التي تواجهها مصر، والتي أولتها الدولة، ممثلة في وزارة البيئة ووزارة التنمية المحلية اهتمامًا إستراتيجيًا خاصة فيما يخص المخلفات البلدية والمخلفات البلاستيكية والمخلفات الزراعية والمخلفات الإلكترونية ومخلفات الرعاية الصحية والمخلفات الخطرة الأخرى والاقتصاد الدائري.

ترتكز أهمية الإدارة المتكاملة للمخلفات على تحقيق الهدف الثاني عشر من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة، وتطبيق الخطة التنفيذية للسنوات العشر الأولى ٢٠١٤-٢٠٢٣ من أجندة أفريقيا ٢٠٦٣، والتي تنص على ألا تقل نسبة إعادة التدوير بالمدن عن ٥٠ في المائة من المخلفات المتولدة عن الأنشطة المختلفة.

تسعى مصر للحد من تولد المخلفات، وتطوير منظومة وأساليب الإدارة المتكاملة للمخلفات بالتعاون مع شركات القطاع الخاص، من خلال تعهداتها بتحقيق استراتيجية التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠ إلى تقليل الأثر البيئية من خلال رفع الوعي العام، والتأكيد على مبدأ الحد من تولد المخلفات غير الخطرة والخطرة وتعظيم إعادة التدوير لها، وتطوير منظومة وأساليب إدارة المخلفات والتعاون مع الشركات الخاصة في إدارتها، وغلق وتاهيل المقالب العشوائية، وتطوير منظومة مخلفات الهدم والبناء، وإنتاج السماد العضوي من المخلفات، ودعم وتشجيع الاستثمار في مجال إدارة المخلفات.

فيما يخص المخلفات الزراعية، تعتمد سياسة وزارة البيئة على الاستفادة الاقتصادية من المخلفات الزراعية، وتحسين نوعية الهواء، ورفع الوعي البيئي للمزارعين والمواطنين، وخلق قيمة مضافة للمخلفات الزراعية، ودمج وإشراك منظمات المجتمع المدني في منظومة المخلفات الزراعية.

فيما يخص المخلفات الخطرة في نطاق التزام مصر بالمعاهدات الدولية، فقد تم التعامل مع الملوثات العضوية الثابتة من خلال تنفيذ مشروع التخلص الآمن من ٢٠٠٠ طن من الملوثات العضوية الثابتة، والتخلص الآمن من ٢٢٠ طنًا من مادة اللندين منتهية الصلاحية، المخزنة منذ ما يقرب من ٢٠ عامًا، مع حصر وتصنيف المبيدات في ٤٠ موقعًا على مستوى الجمهورية.

وفي إطار تلوث البيئة البحرية بالمخلفات تتبنى مصر نهجًا متميزًا في مجابهة هذه الظاهرة من خلال المبادرة الوطنية للحد من استعمال الأكياس البلاستيكية وتوفير بدائل لها، كإضافة جديدة للمبادرات الخضراء التي ترنو لتعزيز التنمية المستدامة وإحداث التحول إلى الاقتصاد الأخضر ودمج سياسات الإنتاج والاستهلاك المستدام في خطط وبرامج الدولة، والشراكة مع القطاع الخاص وتعظيم دور الاقتصاد الدائري.



الفصل الرابع: التنوع البيولوجي

يتعلق التنوع البيولوجي بالعديد من أهداف التنمية المستدامة وبالأخص الأهداف الثاني والرابع عشر والهدف الخامس عشر من أهداف التنمية المستدامة، من حيث القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي وحماية النظم الإيكولوجية.

يندرج التنوع البيولوجي ضمن الأهداف الاستراتيجية للبيئة في رؤية مصر ٢٠٣٠، من حيث الحفاظ على توازن النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي والإدارة الرشيدة والمستدامة لها، وحماية التنوع البيولوجي المتميز في مصر ورفع كفاءة إدارته عن طريق المحميات الطبيعية.

وتعد تأثيرات تغير المناخ، وتهديد مساحة المحميات الطبيعية، والحمل المالي والإداري لتنفيذ برامج المحافظة على التنوع البيولوجي، وممارسات الصيد الجائر، والأنماط غير المستدامة في الاستهلاك والإنتاج، من أهم التحديات التي تهدد النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي في مصر والمنطقة.

تتسق هذه التحديات خاصة التغير المناخي مع أجندة أفريقيا ٢٠٦٣، كأحد أهم المخاطر والتهديدات التي تواجه تنمية أفريقيا خاصة مع قدرات القارة المحدودة على التكيف والتعامل معها.

اتساقًا مع رؤية مصر ٢٠٣٠، فإن الدولة تولي اهتمامًا كبيرًا بمجابهة هذه التحديات من خلال حماية النظم الإيكولوجية البرية والبحرية وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، ورفع الوعي البيئي، ودمج مفاهيم صون التنوع البيولوجي في الخطط التنموية للدولة، وجهود مجابهة ظاهرة التغيرات المناخية من حيث الوفاء بالالتزامات الدولية وتوفير التمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات وتفعيل البحث العلمي ونمذجة توزيع الأنواع لتقييم تأثير تغير المناخ على التنوع البيولوجي في مصر.

تعتبر مصر من الدول الرائدة في الاهتمام بحماية النظم البيئية والتنوع البيولوجي وبرهنت على ذلك بانضمامها إلى الاتفاقيات الدولية التي تعزز هذا التوجه وعلى رأسها اتفاقية التنوع البيولوجي في عام ١٩٩٢ حتى الحصول على حق استضافة مؤتمر الأطراف الرابع عشر لاتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي في ٢٠١٨.

تعد مصر من أوائل الدول التي أعدت ونفذت استراتيجية وطنية وخطة عمل وطنية في مجال التنوع البيولوجي (١٩٩٧-٢٠١٧) بمشاركة حكومية وأهلية وشعبية، تلي ذلك تحديث الإستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي بمشاركة مجتمعية أكثر فاعلية وشمول وتم الانتهاء منها خلال عام ٢٠١٦ وهي تغطي الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠٣٠ وتضم ٢٠ هدف وطني لصون التنوع البيولوجي وتم ربط تلك الأهداف بالإستراتيجية العالمية للتنوع البيولوجي (أهداف أيتشي).

بحسب مؤشر الأداء البيئي، تعد تغطية المحميات لمناطق التنوع البيولوجي الرئيسية من أهم مؤشرات التنوع البيولوجي، والتي تسجل مصر فيها نموا ملحوظا خلال الفترة من ١٩٨٣ إلى ٢٠١٨. كما تطور أداء مصر فيما يخص تنمية الثروة السمكية، خاصة في الأربع سنوات الأخيرة، بنسبة تطور تميز مصر عن باقي دول شمال أفريقيا.



الفصل الخامس: مصر والعالم

يتعلق هذا الفصل بالهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة الخاص بتعزيز وسائل تنفيذ الشراكة العالمية وتنشيطها من أجل التنمية المستدامة، وأحد أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠ الإستراتيجية الخاصة بتنفيذ مصر لالتزاماتها الدولية والإقليمية تجاه الاتفاقيات البيئية ووضع الآليات اللازمة لذلك مع ضمان توافقها مع السياسات المحلية.

يتناول هذا الفصل التعاون الدولي ودعم تطبيق الاتفاقيات الدولية، مع التركيز على التعاون الأفريقي؛ والاستفادة من المساعدات التقنية والمالية خاصة من خلال صندوق المناخ الأخضر؛ وتقديم مصر في دليل الأداء البيئي لعام ٢٠١٨ على المستوى العربي والأفريقي والعالمي.

في إطار التعاون مع الاتحاد الأوروبي، تشارك وزارة البيئة في عدة اتفاقيات ومبادرات، من أهمها مبادرة آفاق ٢٠٢٠ (المرحلة الثانية) في مجال المخلفات، ومشروع الشراكة المتوسطية مع مرفق البيئة العالمية في مجال الإدارة المتكاملة للسواحل والتنوع البيولوجي والحد من تأثيرات التغيرات المناخية، واتفاقية حماية بيئة البحر المتوسط من التلوث، والمشاركة في مؤتمر الاستثمار لدول البحر المتوسط بدعم من بنك الاستثمار الأوروبي.

يتم التعاون مع المنظمات الدولية خاصة فيما يتعلق بالسياسات التمويلية لذا تمت المشاركة في لجنة التسيير الخاصة بإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية في مصر، والتصديق على اتفاق باريس في عام ٢٠١٧، والمشاركة في الدورة الثالثة والعشرين لمؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ لعام ٢٠١٧، واستضافة مصر الاجتماع الثامن عشر لصندوق المناخ الأخضر، حيث نجحت الوزارة في الحصول على تمويل من صندوق المناخ الأخضر في مجالات الطاقة المتجددة وحماية الشواطئ.

إيمانًا من مصر بأهمية التعاون على المستوى الإقليمي، فقد حرصت مصر على استعادة مكانتها الرائدة في القارة الأفريقية من خلال رئاسة مؤتمر وزراء البيئة الأفارقة خلال دورته ٢٠١٥ - ٢٠١٧، والمساهمة في تنفيذ أجندة أفريقيا ٢٠٦٣، من أجل استدامة البيئة لخلق المناخ الملائم لازدهار الاقتصاديات والمجتمعات الأفريقية.

نتيجة للخطوات والسياسات التي اتبعتها مصر في حماية البيئة، فإن مؤشر الأداء البيئي العالمي لعام ٢٠١٨ - الصادر عن بيانات عام ٢٠١٧ - يشير إلى تقدم مصر على الصعيد العالمي والأفريقي والعربي؛ حيث جاء ترتيب مصر في المرتبة ٦٦ على مستوى العالم في عام ٢٠١٨ من بين ١٨٠ دولة، والمركز السادس من بين عدد ١٦ دولة عربية، والمركز الرابع على المستوى الأفريقي.





وزارة البيئة

٣٠ طريق مصر حلوان الزراعي
جمهورية مصر العربية، القاهرة، المعادي
تليفون: ٢٢٥٢٥١٦٦٤٥٢
فاكس: ٢٢٥٢٥١٦٦٤٩٠
موقع إلكتروني: www.eeaa.gov.eg

